رؤية لسياسة التعريب في الجزائر

د . حفصة جرادي
جامعة الأغواط (الجزائر)

Abstract :

The policy of arabization in Algeria C is has farming challenge through which the national Algerian political power holds has to recover the elements of the identity, which is the Arab language and one of the most significant elements from the arabization of the social environment in general and the arabization of the sector of education in goal that this last and have ideal space for the diffusion of the Arab language; this challenge gave place to has some number of secretions characterized total in the reality of drank has linguistic state of crisis between the Arabic-speaking people and the French-speaking people; despite everything the progress made in favor of the Arab language in Algeria.

Résumé :

La politique d'arabisation en Algérie c'est un défi culturel à travers laquelle le pouvoir politique algérien tient a récupérer les éléments de l'identité nationale, qui est la langue arabe et l'un des éléments les plus importants a partir de l'arabisation de l'environnement social en général et l'arabisation du secteur de l'éducation en but que ce dernier et comme l'espace idéal pour la diffusion de la langue arabe ; mais ce défi a donné lieu à un certain nombre de sécrétions caractérisées globale dans la réalité d'un état linguistique de crise entre les arabophones et les francophones ; malgré tous les progrès réalisés en faveur de la langue arabe en Algérie.

ملخص :

تعد سياسة التعريب في الجزائر رهانا ثقافيا أرادت من خلالها السلطة السياسية في جزائر سبعينيات القرن الماضي أن تستعيد من خلالها مقومات الهوية الوطنية والتي تعد اللغة العربية احدى أهم مكوناتها فعملت على تعريب المحـــيط الاجتمـــاعي بشكل عام وتعريب التعليم بإعتباره الفضاء الأمثل لنشر اللغة العربية كتحدي في وجه المستعمر الفرنسي الذي شوه الوجه الثقافي للجزائريين، لكن هذا التحدي نتج عنه جملة من الافرازات تميزت اجمالا في واقع لغوي متأزم بين المعربين والمفرنسين رغم كل المكاسب التي تحققت لصالح اللغة العربية في الجزائر .

الكلمات المفتاحية :سياسة التعريب ، تعريب المحيط ، تعريب التعليم ، مقومات الهوية ، اللغة العربية .

مقدمة :

لقد كان الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمارا استيطانيا عنيفا تجلى هذا العنف في تحطيم التوازن الاجتماعي و الاقتصادي المميز للمجتمع الجزائري قبيل دخول الاستعمار، هذا التوازن كان يقوم أساسا على الملكية الجماعية العقارية والأساس القبلي العشائري للعلاقات الاجتماعية المسيطرة على هذه البنية الاجتماعية، إن ارادة تحطيم البنية التقليدية للمجتمع الجزائري ما قبل الاستعمار تتجلى خاصة في تحطيم وتكسير الأساس الجماعي للملكية العقارية قصد تحويلها إلى ملكيات فردية تتلاءم وطبيعة النمط الإنتاجي الرأسمالي المميز للمجتمع الفرنسي هذا التحطيم للملكية العقارية تبعه أيضا تحطيم للأسس المرجعية المهيكلة للبنيان الرمزي والثقافي المميز للمجتمع الجزائر يمن دين ولغة وعادات وأعراف،عملية التحطيم للأساس الاقتصادي كانت تفرض أيضا تحطيم الأساس الثقافي في ظل المنطق الاستعماري الذي كان يهدف إلى دمج المجتمع الجزائري في النمط الإنتاجي الرأسمالي بكل مميزاته الاقتصادية والرمزية كما جاء في رؤية مبارك الميلي حيث يقول "ظهرت بوادر هذه المرحلة –أي التحطيم- متمثلة في مجموعة من القوانين وعدد من الإجراءات تمهد لها بعملية إعلامية واسعة في العمق هدفها الأساسي السعي إلى خلخلة التوازن الاجتماعي والتماسك الثقافي للشعب الجزائري من الداخل [1]، ومن خلال هذا الطرح العام لتاريخية التحول الاجتماعي الذي عرفته الجزائر من جراء الاستعمار الفرنسي سياسيا واقتصاديا وثقافيا أردناه أن يكون منفذا نعرف من خلاله جذور تقويض الرموز المؤسسة للبنية المجتمعية الجزائرية وسوف نركز في معرض حديثنا عن المسألة الثقافية التي في بعض جوانبها تطرح عنصرا هاما مؤسسا للجانب الرمزي الثقافي وهو اللغة والذي تجسد في مسألة التعريب.

1-وضعية اللغة العربية إبان الاستعمار الفرنسي: فرنسا استوطنت الجزائر وعملت على محو كل مقوماتها ودثر كل عوامل هويتها وجهلت الشعب الجزائري "الاندجينا" وصرحتها علنا "بأن العدو الجاهل يمكن السيطرة عليه واستغلاله بطريقة أفضل من العدو المتعلم" حتى تتمكن من بث إديولوجيتها الاستعمارية فعملت على تفريق الشعب وتشكيكه في دينه، وعملت على الترسيخ في ذهنيات الجزائريين أفكارا تتناقض مع ما كان يحمله الجزائريون من معايير وقيم مرجعية ثقافية قصد إنشاء تصورات متناسقة مع إديولوجيتها ، فالإسلام جاء غازيا واللغة العربية لغة العرب الذين امتلكوكم انتم البربر كما عبر عن ذلك مبارك الميلي في هذين النقطتين: "التفرقة بين العرب والبربر وهي تفرقة تحاول في بدايتها ومقدماتها أن تبدو علمية وتاريخية لكي تنتهي بعد ذلك إلى اقرار نتيجة سياسية وتهيئة الظروف الملائمة لتسريب الدعوة المسيحية وتمسيح الجزائريين"[2]، ويندرج هذا في إطار مسعى تفقيد الثقة في بعض الجوانب الثقافية الأساسية للجزائريين ومحو الأساس المرجعي المكون للعمق الثقافي الجزائري وإبداله منطقا ثقافيا جديدا أراده المجتمع المسيطر أن يكون هو ذو الشرعية ومصدر الهيمنة وتهميش المقومات الثقافية للجزائريين وتنحيتها من دائرة العلاقات الاجتماعية في ظل هذا المنظور يأتي موقف السلطات الفرنسية من قضية اللغة العربية باعتبار اللغة عنصرا هاما في النسيج الثقافي لكل شعب كما قال في ذلك محمد أحمد الزغبي "أيا كان طابع أو طبيعة الثقافة فإن اللغة تمثل العمود الفقري فيها"[3] فضربتها ضربة قاصمة أبعدتها عن دائرة المؤسسات التعليمية والمؤسسات المدنية وسلختها عن مراكز التأثير في المجتمع فكادت تندثر اللغة العربية كما وصفها رابح تركي فقال عنها "كانت أو تكاد أن تكون غريبة الوجه واليد واللسان في الجزائر قبل استقلالها عام 1962 حيث لم تكن خلال فترة الاحتلال الفرنسي لا لغة الثقافة ووسائل الإعلام فضلا عن كونها لغة المحيط الاجتماعي الذي فرنس فرنسة كاملة في كل المدن والقرى العصرية في الجزائر وكأنها قطعة من فرنسا"[4].

ومن هنا يمكن القول إن اللغة العربية مرت من مكانة كانت مهيمنة فيها ثقافيا حيث كانت تهيكل العلاقات الثقافية المختلفة وبالتالي العلاقات الاجتماعية إلى وضعية أصبحت فيها مهمشة من كل ميادين الحياة الاجتماعية أمام لغة المجتمع المسيطر التي أصبحت لها السيادة لكونها لغة التعامل الاجتماعي أمام هذا الوضع اضطرت اللغة العربية حتى تحافظ على إعادة إنتاجها إلى اللجوء إلى الزوايا التي أصبحت بمثابة وسائل المقاومة الثقافية والحافظة للمكونات الثقافية والقيمية للجزائريين.

وضعية اللغة العربية بعد الاستقلال: بعد الاستقلال كان لابد من تحقيق الأهداف التي نصت عليها مختلف النصوص التأسيسية للدولة الجزائرية من هنا جاء ما يعرف بالثورات الثلاث:الثورة الصناعية،الثورة الزراعية والثورة الثقافية التي يرتكز عليها مشروع بناء المجتمع الجزائري مع الإشارة أنه إذا كانت كل من الثورة الصناعية والثورة الزراعية عرفتا نصوصا قانونية *فالثورة الثقافية لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لها حيث لم تعرف أي هيكلة قانونية بل يتم التطرق إلى ذلك من خلال مختلف خطابات المسؤولين السياسيين وعلى رأسهم رئيس مجلس الثورة الراحل هواري بومدين كما قال في خطابه يوم 4 جويلية 1971 :"أنها بمثابة تتويج لثورتنا الشاملة".

ومن المهام الأساسية للثورة الثقافية الركائز التالية:[5]

- تعزيز قيمة التراث الثقافي.
- إحياء آثار التراث الثقافي وأعماله الفنية ومتاحفه.
- استرجاع اللغة الوطنية.
- تحقيق ديمقراطية التعليم.

ومن أهم الوسائل لتحقيق هذه السياسة الثقافية هي التربية: "فالتربية شرط لكل تغيير اجتماعي تجديدي وهي أحسن أداة لمكافحة الجاهلية والاستلاب وغيرها من آثار السيطرة"[6] ومن خلال الوضعية التاريخية للغة العربية برز المشكل اللغوي في الجزائر من هذا المنطلق يأتي عزم السلطة السياسية في استرجاع مكانة اللغة الوطنية التي كانت كما أشرنا إلى ذلك سابقا مهمشة من دائرة العلاقات الاجتماعية ، هذا التهميش الذي أصبح يطرح مشكلا يتجلى من خلال بروز تناقض بين المكانة لهذه اللغة غداة الاستقلال ومختلف الطموحات لفئات الجزائريين والتي من بينها استرجاع المقومات الأساسية والثقافية وخاصة اللغة الوطنية، فقامت بعملية أسمتها عملية تعريب المحيط الاجتماعي والإداري وخاصة المؤسسات التعليمية.

إذن ما هي مميزات سياسة التعريب التي تم تبنيها من طرف السلطة السياسية بعد الاستقلال؟ ثم هل لهذه السياسة ميزة تنفرد بها عن البلاد العربية؟.

3-سياسة التعريب في الجزائر: تندرج عملية التعريب في منطق حل التناقض الذي كان قائما غداة الاستقلال بين المكانة المهمشة التي كانت تتسم بها اللغة العربية والرغبة الكبيرة لدى فئات اجتماعية واسعة في إعادة تملك عناصر الهوية الوطنية والتي كانت اللغة العربية تشكل ضمنها حيزا معتبرا بعد العنت الذي شهدته الجزائر ثقافيا من خلال فرنسة كل شيء كما قال رابح تركي:"ابتداءا من التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي إلى الإدارة الحكومية والمحيط الاجتماعي وانتهاء بالذوق العام والفكر والثقافة والسلوك الاجتماعي لدى الكثير من الجزائريين".[7]

إن التعريب في الجزائر قد تم تبنيه من طرف القيادة السياسية الوطنية من خلال رسم سياسة ثقافية وطنية أي ما عرف بالثورة الثقافية التي تكون من بين أهدافها الكبرى تعزيز قيمة التراث الثقافي الوطني واسترجاع اللغة العربية وإعطائها وضع طبيعيا يجعلها عنصرا أساسيا في شبكة العلاقات الاجتماعية ضمن هذه الأهداف تأخذ سياسة التعريب مؤشرات ومظاهر معينة هي بمثابة الميادين التي سوف تكون موضوعا لعملية التعريب.

4-الهدف من التعريب: الهدف الأول والأساسي المهيكل لعملية التعريب يتجسد في إعادة تحديد محتوى مقومات الهوية الوطنية هذا المحتوى غايته مصالحة المجتمع مع قيمه وعمقه الحضاري التاريخي ، وبالتالي فك التناقض الذي كان غداة الاستقلال بوضع ديناميكية تعطي إطارا ملائما تسمح للجماهير بالتعبير عن طموحاتها ومطالبها الرمزية في إطار إعادة تملك عناصر الشخصية الوطنية واسترجاع مقوماتها الأساسية والتي تعتبر اللغة من بين أهم عناصرها، فاللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة العربية ومن هنا فقد ارتبطت عملية التعريب في تصور منظري السياسة الثقافية في الجزائر "بقضية الهوية والأصالة وذلك بالمحافظة على الموروث الثقافي للحضارة الإسلامية ثم التفتح على ثقافات العصر"[8].

5-التعريب من خلال النصوص الرسمية: من خلال تناولنا لهذا العنصر أردنا خلاله معرفة أهمية اللغة العربية في مواثيق ودساتير الدولة الجزائرية "إذ يمكن تفسير ضرورة هيمنة الدولة على المسألة اللغوية بخطورة اللغة كأداة توحيد وتمايز ثقافي وبالتالي سياسي ومن هنا كان تتبعنا الموجز لهذه القيمة الرمزية في الموروث الثقافي ابتداءا من تكون الحركة الوطنية إبان الاستعمار إلى غاية بناء المجتمع الجزائري الحالي.

إذن فأهمية اللغة في منظور السلطة الجزائرية كحقيقة تفرض نفسها تكمن في كون أن:"إقامة لغة وطنية تمثل عنصرا أساسيا للبناء الوطني فإنها تمثل في نفس الوقت إحدى الوسائل التي تصنع وتدعم السلطة الوطنية المركزية بواسطتها دورها على كامل البلاد"[9]

فاللغة هي معلم من معالم الهوية الوطنية وهي أيضا "وسيلة هيمنة تفرض بها الدولة ايديولوجيتها على المجتمع"[10]، والنصوص الرسمية المؤكدة على هذا العنصر تتابع كرونولوجيا كما يلي:

- **بيان أول نوفمبر 1954:** انطلاقا من هذا النداء الثوري الذي أصدرته الجماعة الأولى في جبهة التحرير للمطالبة بالاستقلال الوطني لاسترجاع مقومات الشعب الجزائري كما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"[11]، فالبعد العربي الإسلامي كان المرجع التاريخي والجغرافي الوحيد بالنسبة لمضمون الهوية الثقافية، وسوف يتواصل هذا البعد كمؤشر أساسي تقوم عليه بنية المجتمع الجزائري.
- **عريضة مؤتمر الصومام 1956:** وتتواصل فيها عملية شحذ الهمم للشعب الجزائري وتأطير كل الفعاليات السياسية للتمسك بالوحدة الوطنية وتأصيل مرجعية الشعب الجزائري من إسلام وعروبة وكما جاء في هذه العريضة:"أن اللغة العربية خنقت أنفاسها من طرف الاستعمار والتي هي اللغة القومية ولغة الأغلبية الساحقة من السكان ومحا تعليمها العالي محوا كليا منذ بدء الاحتلال بتشتيت شمل الأساتذة والطلاب باغتصاب الأوقاف"[12]، وتضيف هذه الوثيقة أن "الديانة الإسلامية قد انتهكت حرمتها ومسخ وجهها السمح...."[13]، ويستمر منطق المقاومة والمحافظة على الرموز الثقافية.

-**برنامج طرابلس جوان 1962:** تم قبل إعلان الاستقلال وقام الحاضرون فيه من أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمباحثة البنود الأولى المؤسسة للدولة وإصدار البوادر الأولى لمشروع المجتمع الجزائري "إن الثقافة الجزائرية سوف تكون ثقافة وطنية، ثورية وعلمية إن دورها كثقافة وطنية يتمثل في مرحلة أولى في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة لذلك فإنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقويمه والتعريف به وبإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة"[14].

هذه الرؤية كانت قبل الاستقلال ثم تواصلت وتدعمت بعد ذلك من خلال المواثيق التالية:

-**ميثاق الجزائر 16الى 21 أفريل 1964:** صدر هذا الميثاق عن المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني وقد أعطى هذا الميثاق مسألة استرجاع اللغة العربية أهمية و اهتماما بالغا حيث كان الشعب الجزائري في هذه الفترة متحمسا إلى استرداد كل عناصر هويته و شخصيته، ليتواصل الرهان الثقافي تدعيما لمكاسب الانتصار على المستعمر باستعادة معالم الهوية الوطنية ، فاللغة العربية من خلال هذا الميثاق هي العمود الفقري للثقافة الجزائرية.

-**الميثاق الوطني 5 جويلية 1976** : عرف هذا الأخير مشاركة شعبية واسعة ساهمت في إثراء هذا الميثاق من خلال تصورات حية للتحولات الجديدة التي تشهدها الجزائر ، وقد بلور ميثاق 1976 اهتمامات الجماهير والتوجهات الجديدة للدولة ، ومما جاء في هذا النص عن اللغة العربية باعتبارها محطة هامة في السياق الثقافي:"إن اللغة العربية عنصرا أساسيا للهوية الثقافية للشعب الجزائري ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة العربية وإتقانها كوسيلة عمل خلاقة يشكلان إحدى المهمات الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن مظاهر الثقافة وعن الإيديولوجية... إن الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن إلا فيما يتعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج والمراحل"[15]، ومن هنا يظهر التعريب كحتمية لا رجعة فيها.

-**الميثاق الوطني 5فيفري 1982** : ففي ما يتعلق بالناقل اللغوي الذي يشكل عمود المسألة الثقافية لم يكن هناك جديد يذكر الا أنه سار على نفس الخطى التي حددها ميثاق 1976 مع التأكيد على تعميم اللغة العربية.

-**المادة 24 من المرسوم المنشور في الجريدة الرسمية:** جاء هذا المرسوم كقرار يجسد حتمية الشروع في تطبيق عملية التعريب وتبدأ "بدراسة اللغة العربية وإتقان التعبير بها مشافهة وتحريرا واعتبار مثل هذه الدراسة عاملا أساسيا في تكوين الشخصية القومية والتجاوب مع المحيط وتعلم مختلف مواد المنهج الدراسي"[16].

- ثم ان جميع الدساتير ، منذ الدستور الأول عام 1962 إلى الدستور المعدل سنة 2008 كلها تحمل المادة الثالثة التي تنص صراحة على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية في البلاد وصفة الرسمية تعني لغة الإدارة كتابة ومشافهة في جميع دواليب الدولة.

إن هذه الحوصلة لمجمل النصوص الرسمية تؤكد وتجمع على انتماء الجزائر للحضارة العربية الإسلامية مؤكدة على التشبث العميق بالأصول التاريخية والحضارية لتحقيق الوحدة للشعب الجزائري الذي تعزز بدستور2002 بادراج المادة المعدلة مكرر كما يلي : " المادة الأولى : تضاف مادة 3 مكرر ، تصاغ كما يأتي:

المادة 3مكرر: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية.

تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني."[17]

6-مظاهر التعريب في الجزائر:سوف نشير في هذا العنصر لبعض المظاهر بنوع من الشمولية لنركز خاصة على تعريب المؤسسة التعليمية وبالخصوص الجامعية باعتبار أن المؤسسة التعليمية و الجامعية خاصة تعد منبرا تتعالى فيه أصوات اللغة الا أن الحقل التعليمي لا سيما الجامعي كانت اللغة العربية مغيبة فيه تماما لصالح اللغة الفرنسية .

-تعريب الثقافة ووسائل الإعلام: نظرا للتشويه والمسخ الذي استهدف الثقافة الجزائرية فقد غدا من الضروري:"إعادة الاعتبار للثقافة الوطنية بكل أبعادها ومضامينها وهذا لا يمكن أن يحقق إلا بالبعث العام للثقافة العربية الإسلامية وتقريب لغة المسرح والسينما والجرائد والمجلات والإذاعة والتلفزيون وتشجيع الإنتاج والإبداع الثقافي والفكري باللغة الوطنية".[18]

-تعريب المحيط الاجتماعي:ويتمثل في إعادة تملك عروبة الشوارع والمدن بتسميتها بأسماء جزائرية من مفكرين وشهداء وكتابتها بأحرف عربية، فالتعريب هنا يقصد به: "تعريب أسماء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والزراعية بحيث يعاد للمدن والقرى والشوارع والمؤسسات كلها أصالتها وعروبتها"[19].ولتحقيق فاعلية التعريب والوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه العملية عملت قيادة البلاد على دفع عجلة التعريب في المدارس والجامعات، لأنه إذا أرادت أن تجد الثقافة هويتها والمحيط الاجتماعي أصالته لابد من تأمين ذهنيات جيل الاستقلال من أي غزو ذي إيديولوجية استعمارية.

-تعريب التعليم: إن المجال الحيوي لسيرورة عملية التعريب يظهر جليا في المؤسسة التعليمية ولاسيما المدرسة الأساسية ثم الثانوي لتظهر بنوع من التراجع في الجامعة ولمعرفة هذه السيرورة نتتبع عملية التعريب في مختلف مراحل التعليم.

7-عملية تعريب التعليم في الجزائر: في سنوات الاستقلال الأولى للجزائر لم يعرف سلك التعليم التغيير الذي كان يطمح إليه إذ بقيت طرق التعليم ومناهجه كما تركها الاستعمار، كما بقيت لغة التدريس اللغة الفرنسية ، وذلك لنقص الإطار المعرب ومحاولة إدخال اللغة العربية في المنظومة التربوية الجزائرية في تلك الفترة ما بين سنتي 1963-1964 تجسد في تدريس التربية الإسلامية وتحفيظ الأناشيد الوطنية في بعض المدارس وليس كلها.

1-إجراءات تعريب المنظومة التربوية: نتعرف على هذه الإجراءات من خلال مراحل زمنية ولدتها ظروف سياسية وأخرى بيداغوجية.

أ)المرحلة الأولى (1963-1965) (1967-1968): كانت المحاولة الأولى للتعريب تقتضي استعمال اللغة العربية للسنة الأولى من التعليم الابتدائي للموسم الدراسي (1964-1965) على أن يتواصل إلى السنة الثانية من التعليم من نفس المرحلة ولكن الأمر لم يتم لأن دعاة الفرنسة وجدوا أن العربية عاجزة عن تدريس مادة الحساب ولم يلتحق التعريب بالسنة الثانية ابتدائي إلا في الموسم الدراسي (1967-1968).

ب)المرحلة الثانية (1971-1979): وقد ساد خطاب خاص بمسألة التعريب وبرزت أهميته كما قال أحمد محمد الزغبي:"إن عملية التعريب ليست مسألة لغوية فحسب وإنما هي عملية ثقافية سياسية اجتماعية وطنية متكاملة"[20].ولأن المنظومة التربوية التعليمية من أهم ميادين التنمية الوطنية فقد أصبح التعريب اختيارا هاما من اختياراتها في نطاق إستراتيجية البلاد والعملية هذه تتم "بالتعريب التدريجي للمناهج الدراسية وجعل اللغة العربية-الوطنية- في نهاية المطاف أداة التوصيل الأساسية في الآداب والعلوم والتقنيات وما يتبع ذلك من جرأة للاطارات وتحوير للمضمون التعليمي ليلاءم الواقع الوطني ويعبر عن طموحاته"[21]، وقد ساد في هذه الفترة نقاش حول تطبيق التعريب فكان كما يلي:

الطريقة الأولى: تمت باقتراح التعريب من السنة أولى ابتدائي إلى أن يمتد تلقائيا إلى المرحلة المتوسطة والثانوية فالجامعة.

الطريقة الثانية: تم باقتراح عملية التعريب على أساس جغرافي أي المناطق التي سلمت من الفرنسية كمدن الجنوب.

الطريقة الثالثة: واعتبرت هذه الطريقة كحل وسط للمتنازعين (المعربين والمفرنسين)، فكان أن تم تعريب نقطي أي إنشاء أقسام معربة وأخرى مفرنسة مزدوجة كما كانت تسمى وهذا على المستوى الوطني بكامله وفي هذه المرحلة شرع في:

- إعادة تعريب ثلث الأقسام التعليم العام في المتوسط.
- إعادة تعريب ثلاث (1/3) الأقسام الأدبية في الثانوي إعادة تعريب مادة الفلسفة، ثم إعادة تعريب المواد الاجتماعية في سائر المراحل.[22]

جـ)المرحلة الثالثة:وتبدأ مع بداية الثمانينات مع رجوع قوي لمسألة التعريب في المنظومة التربوية مع تجسيد المدرسة الأساسية في سنة 1980 فعربت مرحلة التعليم الأساسي وصارت اللغة الفرنسية تدرس في السنة الرابعة كمادة مستقلة، أما الحساب فقد أصبح يدرس باللغة العربية وتواصل الأمر كذلك حتى أصبحت مراحل التعليم من الأساسي إلى الثانوي كلها معربة ثم في التسعينات فتحت أقسام نموذجية تم فيها تدريس اللغة الانجليزية من الابتدائي الى الثانوي ، وتعميم التجربة فيما بعد فيصبح التلاميذ بين اختيارين ، إما دراسة اللغة الانجليزية أو اللغة الفرنسية الا أن التجربة باءت بالفشل .

د) مرحلة تعريب التعليم العالي:وتم هذا من خلال المرسوم الصادر في 10 أوت 1980 والقاضي بتعريب العلوم الاجتماعية أما العلوم الدقيقة والعلوم الطبية فما تزال لحد الآن لغة التدريس بها الفرنسية مع الإشارة أن تاريخ صدور هذا المرسوم تزامن والجزائر تعرف ما يسمى بأحداث منطقة القبائل"الربيع الأمازيغي" في أفريل 1980 حيث برز المطلب الثقافي بحدة في هذه السنة وهذا كان له اثر في تسريع عملية تعريب التعليم العالي في شقه المتعلق بالعلوم الاجتماعية مع موسم 1981، وكانت أول دفعة معربة متخرجة في عام 1984.

والملاحظ أن التعريب كان من أولويات إصلاح 1971 للتعليم العالي إلا إن هذا الأمر تأخر في تطبيقه لأن الصراع في الجامعة كان على أشده بين المعربين والمفرنسين، فقد اصطدم التعريب في العلوم الاجتماعية بإضرابات شنها الطلبة الرافضين للتعريب، أما جملة ما كان الإصلاح ينظر إليه هو منتوج الجامعة وهو الإطار المتخرج فوضعت تدابير مراعية نوعية الإطار المعد للتكوين إذ يعتبر الإطار احد المواضيع الثلاث الأساسية التي يشملها الإصلاح وهي:

مناهج التعليم، محتوى التعليم، ثم الإطار ، وكان من بين الالزاميات التي يجب أن يتكون بها الإطار الجزائري أن يكون:

- من ذوي الاختصاص التقني.
- مطبوع بالشخصية الجزائرية.
- واعيا للواقع الوطني.[23]

تم إنشاء مؤسسة تنتهي إلى تكوين إطار من هذا النوع اتخذت التدابير المحسوسة لهذا الغرض ومن بين أهم التدابير هي:"البدء بالتعليم الواسع للغة الوطنية بالنسبة لجميع الطلاب الجدد والملتزمين بمتابعة دروسهم باللغة الأجنبية وهذا التدبير مخصص لتكوين إطارات مؤهلة للتعبير باللغة الوطنية"[24].

هـ)النتائج والإفرازات المترتبة عن عملية تعريب التعليم: نشير إلى أننا سوف نركز خاصة على الإفرازات الناجمة عن عملية تعريب التعليم العالي خاصة العلوم الاجتماعية دون غيرها من أطوار التعليم الأخرى لأننا نعتقد حسب رأينا أن حدة هذه الإفرازات كانت أكثر منها في التعليم الجامعي ومن هنا جاء اهتمامنا ، وهذا لا يعني إن الأطوار الأخرى لم تكن لها نتائج يمكن اعتبارها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها وهناك من تطرق بالتحليل إلى هذه النتائج[25]. ومن هنا فجملة الإفرازات التي يمكن أن نلخصها حسب تصورنا هي كما يلي:

فنذكر أن طابع اللارجعة فيه "IRREVERSIBLE" في قرار تعريب العلوم الاجتماعية يمكن القول عنه أنه باغت الفاعلين في هذا الحقل - المشتغلين بالتدريس والبحث في ميدان العلوم الاجتماعية-: "الذين لم يهتموا بصفة كافية ، وخاصة بإرساء جسور بين موادهم والعالم اللغوي والدلالي..."[26] هذا الطابع الاستعجالي -حسب قول المختصين في ميدان العلوم الاجتماعية- الذي ميز عملية تعريب العلوم الاجتماعية كان له بعض الإفرازات، يمكن اعتبارها نتائج منطقية بالنظر إلى الظروف والطبيعة التي ميزت ليس فقط تعريب العلوم الاجتماعية، التي لابد من التذكير والإلحاح عليها لأنها تعتبر الميدان الذي يبدأ معه تعريب الجامعة الوطنية التي يمكن اعتبارها كعنصر مكون للنسق التعليمي والتكويني الوطني، هذا الأخير الذي تكونه الأطوار الابتدائية والمتوسطة والثانوية والتي مستها عملية التعريب. إذن الطبيعة والظروف التي مرت بها عملية التعريب للنظام التعليمي الوطني بكل مراحله وأطواره سيكون لها بعض الإفرازات التي يمكن تلخيصها في عنصرين :

1-على مستوى الوسائل والأدوات البيداغوجية المرجعية.

2-على مستوى المنتوج المكون باللغة العربية.

نحاول التطرق لكل عنصر على حدة.

بالنسبة للوسائل والأدوات البيداغوجية : فإذا كان الأمر لا يطرح بحدة أو بالأحرى بنفس الحدة فيما يخص أطوار ما قبل التعليم العالي، فإن الأمر يختلف عنه فيما يخص التعليم العالي مع الإشارة هنا أن حديثنا عن التعليم العالي يخص حقل العلوم الاجتماعية الذي كان عرضة وموضوعا لعملية التعريب، لأنه لحد الآن ورغم تجربة الستة وثلاثون سنة التي ميزت تعريب العلوم الاجتماعية ، فإن ما يعرف بالعلوم الدقيقة وخاصة العلوم الطبية، مازالت تتعامل في التدريس والبحث مع اللغة الفرنسية.

إن الاهتمام بالنتائج والإفرازات التي ترتبت عن عملية تعريب العلوم الاجتماعية على مستوى الوسائل البيداغوجية ، يمكن اعتبارها كمؤشر عن وضعية ومكانة هذا النوع من المعرفة في السلم الترتيبي لأشكال المعارف العلمية.

وقبل التطرق إلى الأشكال التي ظهرت بها هذه الإفرازات على مستوى الوسائل البيداغوجية، نشير إلى أننا نقصد بها الكتب والدوريات وبصفة عامة، كل ما هو مطبوع والذي يعتبر الوسيلة الأساسية، المستخدمة في تعلم هذا النوع من المعرفة وقصد تكوين مختصين و باحثين في هذه الفروع من المعرفة بل حتى في كل الاختصاصات الأخرى.

نشير فقط إلى أننا سوف نركز اهتمامنا على فرع مكون لحقل العلوم الاجتماعية وهو "علم الاجتماع" وذلك بحكم أن التجارب الشخصية والشواهد الميدانية حول موضوع المراجع العلمية يطرح نفسه لدى الباحثين مع الإشارة أننا نجد نفس الأصداء في تخصصات العلوم الاجتماعية و الانسانية الأخرى خاصة كعلم النفس وعلم الاقتصاد، لذا فالحديث ليس عن تعريب علم الاجتماع فالأمر يخص العلوم الاجتماعية الأخرى ، فأهم إفراز يمكن الإشارة إليه هو قلة المكتبة العربية بالعناوين العلمية لأمهات الكتب والمصادر هذا من جهة ، ومن جهة أخرى الضعف الواضح لما هو متوفر حيث يطغى عليه الأسلوب الانشائي الكلامي، الاطنابي حتى مثلا ما تم ترجمته لرواد علم الاجتماع.على سبيل المثال مؤلفات اميل دوركايم(**) .

هذه المظاهر توضح حسب رأينا الهدف -رغم أن الهدف في حد ذاته مقبول ونبيل- الذي كان يرتجى من التعريب خاصة فيما يخص العلوم الاجتماعية والذي ينتظر منه تنشئة إيديولوجية سياسية محضة ، همها الأساسي إلغاء كل محاولة نقدية يمكن أن تباشرها العلوم الاجتماعية وخصوصا علم الاجتماع للنظام القائم بكل مكوناته ، وكان يرى مقرروا عملية تعريب العلوم الاجتماعية أن الوسيلة الوحيدة لقطع العلوم الاجتماعية مع الإطار المرجعي التي كانت مرتكزة عليه وهو الإطار المرجعي الفرنسي الذي يطغى عليه الموقف النقدي-خاصة علم الاجتماع-، يكون بقطع وسيلة الاتصال بهذا الإطار وهي اللغة، وإحلاله إطارا مرجعيا آخر هو الإطار الشرق وسطي خاصة المصري المميز بطابعة الوظيفي التوازني الذي يفصل ويبتعد عن الطابع النقدي.

هذا الإطار المرجعي المصيري يرتكز على اللغة العربية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإذا بات التعريب أمرا مفروغا منه إلا أن الإشكال الذي بقي مطروحا ويعاني منه الطالب بصفة مباشرة هو عدم قدرته على إتقان لغة أجنبية (فرنسية كانت أو انجليزية) إذ الطالب بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة بحاجة ماسة لإتقان لغة حية، حتى يتمكن من توسيع رقعة معارفه العلمية إضافة إلى أن المراجع والمادة العلمية الأصيلة هي باللغة الفرنسية وأمام هذه الوضعية وجد الطالب نفسه أمام فقر لغوي وبالضرورة فقر معرفي والمرحلة الآنية لا تتطلب التمكن من لغتين فحسب، بل من عدة لغات إذ "أننا نعيش مرحلة العالمية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية وأيضا اللغوية".[27]

-أما فيما يخص الإفراز الثاني فهو لا يقل أهمية عن الإفراز الأول بل ثمة علاقة بينهما، إذ أن طبيعة التكوين المتلقى سيكون له اثر على المنتوج الجامعي خاصة فيما يتعلق بعملية إدماجه واستيعابه من طرف القطاعات الاقتصادية وسوق العمل.

إذن نطرح السؤال التالي: هل المنتوج المكون باللغة العربية -اللغة الوطنية- يتم دمجه وامتصاصه من طرف سوق العمل والقطاعات الاقتصادية بصفة تجعل من تكوينه المتلقى باللغة العربية لا يشكل أي عائق موضوعي في عملية الإدماج المهني والاجتماعي؟ يمكن القول هنا أننا أمام مستويين:

المستوى الأول : يهيكله الخطاب الإيديولوجي السياسي المقرر لعملية التعريب والذي يرى في عملية التعريب لكل أطوار ومراحل التعليم من الابتدائي الى الجامعي هي إعادة تملك ثقافي "ترتكز على استرجاع واستعمال اللغة العربية، هذا التناول يلغي كل الغايات الأخرى للنظام التعليمي غير تلك التي تجعل المجتمع متصالح مع قيمه الخاصة"[28]. هذا ما يجعل في نظر واضعي ومقرري عملية تعريب التعليم لا تطرح أي مشكل مهما كانت طبيعته، وبهذا يكون ما يمكن تسميته بمشكل إدماج المتخرجين الذين تلقوا تكوينهم باللغة العربية غير وارد:"التنشئة المدركة بهذا المنظور لا تعتبر على أنها عائق في تشغيل الحاصلين على دبلوم من الفروع العربية، هذه الأخيرة التي تدرك على أنها بوادر لنظام تعليمي وطني محض"[29].

إذن بما إن عملية التعريب للنظام التعليمي تندرج في مسعى شامل وهو استرجاع التاريخ والشخصية الوطنيتين التي تم تهميشهما لمدة طويلة من طرف النسق الاستعماري ، هذا الاسترجاع الذي يمر من خلال إعادة التثاقف والتي

يكون تعميم استعمال اللغة الوطنية عنصرا تركيبيا أساسيا في المسعى الذي كان يراه النظام السياسي مسعى ثوريا، ولكل هذه الاعتبارات والدوافع فمشكل دمج المتحصلين على تكوين باللغة العربية هو في الواقع في نظر النظام السياسي ليس مشكلا لأن الأهداف التي وضعت لعملية تعريب التعليم هي أهداف تعمل على مصالحة الفئات الاجتماعية المختلفة مع قيمها وثقافتها، وليس خلق مشاكل أخرى مصطنعة.

أما المستوى الثاني: فنجده خارج دوائر الخطاب السياسي الإيديولوجي هذا المستوى الذي يمكن تسميته بالواقع الذي يواجهه المتحصل على تكوينه باللغة العربية، والذي سيقتحم ميدان العمل ، يمكن القول أنه يطرح هنا مشكل لماذا؟.

"إذا كان استعمال منتوج النظام المعرب يطرح مشكلا فهذا ليس راجع لكون هذا المنتوج ذو تأهيل غير كاف أو لكون اللغة التي تم تكوينه بها تم الإعلان عنها أنها متجاوزة بصفة لا يمكن إصلاحها، بل الأمر راجع إلى كون النظام الاقتصادي والاجتماعي يظهر على أنه يتم تصفيته نهائيا من الاستعمار"[30].

هذا يعني أن ما يعرف بالقطاعات الاقتصادية مازالت لم يتم تصفية الاستعمار بها ثقافيا رغم تصفية هذا الاستعمار ماديا من خلال عملية التأميمات حيث تمثل اللغة عنصرا أساسيا حاملا للبعد الثقافي ، إذن هناك انحراف أوتباعد (DÉCALAGE) بين ما هو مروج من طرف الخطاب السياسي والواقع الميداني ، حيث يتم التكوين باللغة الوطنية- اللغة العربية- في حين مازالت ما يسمى بالقطاعات الاقتصادية تتعامل باللغة الأجنبية، مع الأولوية للغة الفرنسية ، كما يجد المتخرج باللغة العربية نفسه مضطرا في حالة ما إذا تم دمجه في هذه القطاعات الاقتصادية، للجوء إلى عملية إعادة رسكلة لغوية هذه الملاحظات تقودنا إلى نقطة هامة يمكن التعبير عنها بالتقسيم اللغوي للنشاط الاجتماعي الاقتصادي في الجزائر، فالقطاع الاقتصادي (*) اللغة الفرنسية ، في حين لما يمكن تسميته بالقطاع الإيديولوجي (**) اللغة العربية "هذه الوضعية مرتبطة بصفة طبيعية بالنمط التنموي الذي اختارته الجزائر حيث أرادت التصنيع السريع لم يكن لها إلا إن تولد تبعية تكنولوجية اتجاه الخارج مع نتيجته المنطقية ، استعمال لغة أجنبية... "[31].

هذه القطبية اللغوية المميزة للنشاط الاجتماعي الاقتصادي في الجزائر مازالت سائدة إلى يومنا هذا، رغم المدة التي يمكن اعتبارها معتبرة نسبيا منذ دخول التعريب للتعليم في كل مراحله ، هذا الوضع قد يحدث نوعا من التذمر لدى الطلبة الحاصلين على شهادات وتكوين باللغة العربية، هذا بصفة عامة ما يمكن قوله حسب رأينا عن الإفرازات التي أدت إليها عملية التعريب لمراحل التعليم وخاصة التعليم الجامعي مع العلوم الاجتماعية.

خلاصة :

ونأتي لمجمل القول من حيث تتبعنا للوضعية التاريخية للغة العربية واستخلاص أهميتها كرمز فاعل في البنية المجتمعية الجزائرية من خلال مقاومة الحركة الوطنية للعملية الاستئصالية التي تعرضت لها الأسس المرجعية الجزائرية من جراء الاستعمار الفرنسي الاستيطاني، هذه الحركة الوطنية التي كانت النواة التي تكونت بها الدولة الجزائرية فيما بعد تواصل في وعيها منطق التحرر وإعادة تملك مقومات الشعب الحضارية ومن أبرزها اللغة العربية، هذا التصور ترجمته إجراءات قامت بها السلطة في الجزائر المستقلة بانتهاج سياسة التعريب تجلت مظاهرها في إعادة الصبغة العربية للبناء المؤسساتي في الجزائر، ولاسيما في مؤسسة التعليم ذات المنتوج البشري الحامل للوعي والمترجم للإيديولوجية ، هذه العملية أي تعريب التعليم قمنا بتفصيلها وتناول ما هو معطى من خلال طرق ومناهج ومراحل تعريب المؤسسات التعليمية، ثم قمنا بمجازفة تفسير وتحليل كمحاولة منا لإنتاج فكرة حول هذا الموضوع ، لخصناها أساسا في تصورنا لما أفرزته عملية التعريب خاصة في الساحة الجامعية.

المراجع:

مبارك الميلي، لعبة التفرقة بين العرب والبربر، مجلة الوطن العربي، العدد383 السنة الثامنة 15-21-1984.

محمد أحمد الزغبي، إديولوجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 04، جوان، 1982.

تركي رابح، أضواء على سياسة التعريب والتعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 11، سنة 1983.

التصنيع: المخطط الرباعي الأول 1970-1973، الثورة الزراعية مرسوم 81-82.

سيدأحمد بغلي، جوانب من سياسة الجزائر الثقافية، اليونسكو، بدون سنة نشر.

المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، المطبعة العربية، تونس، بدون سنة نشر.

حزب جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962).

حزب جبهة التحرير الوطني، الوطني 1976 مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني الجزائر، 1976.

الجريدة الرسمية 23 افريل 1976 ، العدد 33.

قانون رقم 03-02 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 افريل ،2002، يتضمن تعديل الدستور,

انظر محمد بومالي، التعريب في الجزائر، رسالة ماجستير فرع علم الاجتماع ، الجزائر، 1988.

وزارة التعليم العالي ، خطاب السيد محمد الصديق بن يحي بمناسبة المؤتمر الصحفي المنعقد بالجزائر بعد أيام من الاحتفال بالذكرى السنوية التاسعة للاستقلال، 23 جويلية 1971.

مليكة قريفو، المدرسة الجزائرية من بن باديس إلى بافلوف، بالإضافة إلى ما كتبه مصطفى لشرف من مقالات في هذا الشأن في جريدة المجاهد اليومية 7-8-11 أوت 1977.

Rabehsebaa : " l'arabisation de l'enseignement de la sociologie du mot au concept ", document dactylographie ; urasc ; université d Oran ; 1987 , P 1..

A .Kadri : la reforme de l'enseignement supérieur et enseignement du droit en Algérie ;politiques scientifique et technologique au Maghreb et au proche orient ;CNRS ,Paris,1982 ,p .266.

-A .Coulon : Ou va l'université algérienne ? IN Lhomme et la société ,N39,40,1970.p.262.

الهوامش :

[1] مبارك الميلي، لعبة التفرقة بين العرب والبربر، مجلة الوطن العربي، العدد383 السنة الثامنة 15-21-1984 ، ص 14.

[2] نفس المرجع ، ص 10.

[3] محمد أحمد الزغبي، إديولوجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 04، جوان، 1982، ص 47.

[4]تركي رابح، أضواء على سياسة التعريب والتعليم والإدارة والمحيط الاجتماعي في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 11، سنة 1983، ص85.

[*] التصنيع: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، الثورة الزراعية مرسوم 81-82.

[5]سيد أحمد بغلي، جوانب من سياسة الجزائر الثقافية، اليونسكو، بدون سنة نشر، ص 12.

[6]نفس المرجع ، ص 16.

[7]رابح تركي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[8] نفس المرجع ، ص 48.

[9]نفس المرجع ، ص 82.

[10]المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، المطبعة العربية، تونس، بدون سنة نشر، ص 161.

[11]حزب جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962).

[12]حزب جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية.، نفس مرجع ، ص50.

[13]نفس المرجع ، ص 56.

[14] نفس المرجع ، ص79.

[15]حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976 مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني الجزائر، 1976.

[16] الجريدة الرسمية 23 افريل 1976 ، العدد 33.

[17]- قانون رقم 03-02 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 افريل ،2002، يتضمن تعديل الدستور,

[18] رابح تركي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[19] نفس المرجع ، ص 85.

[20] أحمد محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره ، ص47.

[21]محمد العربي ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[22] انظر محمد بومالي، التعريب في الجزائر، رسالة ماجستير فرع علم الاجتماع ، الجزائر، 1988، ص 66-67.

[23] وزارة التعليم العالي ، خطاب السيد محمد الصديق بن يحي بمناسبة المؤتمر الصحفي المنعقد بالجزائر بعد أيام من الاحتفال بالذكرى السنوية التاسعة للاستقلال، 23 جويلية 1971، ص7 2.

[24] نفس المرجع ، ص 28.

[25] انظر مليكة قريفو، المدرسة الجزائرية من بن باديس إلى بافلوف، بالإضافة إلى ما كتبه مصطفى لشرف من مقالات في هذا الشأن في جريدة المجاهد اليومية 7-8-11 أوت 1977.

[26]Rabehsebaa : " l'arabisation de l'enseignement de la sociologie du mot au concept ", document dactylographie ; urasc ; université d Oran ; 1987 , P 1..

[**] نشير فقط انه تم طبع ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، من طرف المؤسسة الوطنية للطباعة ENAG 1990.

[27] محمد أحمد الزغبي ، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[28]A .Kadri : la reforme de l'enseignement supérieur et enseignement du droit en Algérie ;politiques scientifique et technologique au Maghreb et au proche orient ;CNRS ,Paris,1982 ,p .266.

[29] -Ibid ;p.266.

[30] - Ibid ;p.266.

[*] يمكن تجمع تحته وزارات الصناعات ، الطاقة ، المالية، الفلاحة، الأشغال العمومية، التجارة.

[**] يمكن إن نجمع تحته وزارة العدالة، الإعلام، الثقافة، التربية الوطنية، الشؤون الدينية، الشبيبة والرياضة.

[31] --A .Coulon : Ou va l'université algérienne ? IN Lhomme et la société ,N39,40,1970.p.262